أوراق إستراتيجية

The middle east media research institute1
Dr. Nimrod raphaeli[1]

January, 2006

كانون الأول 21-2005 .

الإنتخابات في العراق : التأسيس للديموقراطية

المقدمة :

لقد وُضعت الديموقراطية العراقية للإختبار ثلاث مرات خلال سنة في انتخابان برلمانيان واستفتاء عام واحد ولإقتصار الشكوك (وبدون شك، إرسال موجات صدامية إلى مناطق عديدة في الموقع الذي يعيش تحت وطأة الدكتاتورية) . فقد نجحت في الإختبار بصورة قاطعة . إن كلمات بعثة الأمم المتحدة UN Mission في مراقبتها للإنتخابات بأن التصويت ثلاث مرات في سنة واحدة هو إنجاز حتى بالنسبة إلى معايير الديموقراطية المثبتة . -1- لقد قدّر في الإنتخابات الأخيرة في 15 كانون الأول، أنه أكثر من عشرة ملايين أو حوالي 70% من الناخبين المؤهلين ذهبوا للإقتراع . لقد كان عدد الناخبين كبيراً جداً في بعض المناطق إلى درجة أن أماكن الإنتخابات بقيت مفتوحة ساعة إضافية لتستوعب العدد. إنه رد إيجابي مسيطرة في منطقة لم تعهد إنتخابات تنافسية منذ حوالي نصف قرن.
عراقيون كُثر لم يستطيعوا إخفاء فرحتهم وفخرهم الوطني بإنجازهم واجباتهم المدنية طوعاً .

لقد استخدموا صور احتفالية بوصفهم الإنتخابات بـ"كرنفال الوطني" أو" الزفاف الديموقراطي" أو "الزفاف الملحمي" . هناك قصة أخبرت عن أمرأة عمرها 61 سنة، حجة أم محسن، كانت تزغرد لحظة دخولها مكان الإقتراع ... عندما سُئِلت عن سبب فرحتها، أجابت بأنها شعرت كأنها كانت تأخذ ولديها الذين قتلوا في عهد نظام صدّام إلى زفافهم . بسبب كونها أمية، فقد سُمِح لها أن تصحب إبنها الثالث إلى كشك الإقتراع . ولكن كان هناك أيضاً حالة أحمد عبد الذي طالب بحق إلقاء نظرة على تصويت زوجته، عندما رفض طلبه تعجب وقال :"ما نوع الديموقراطية الذي لا يسمح للزوج أن يتكلم نيابة عن زوجته؟".

مراكز التصويت :
في يوم الإنتخاب، لدى المنخبين مدخل إلى 6235 مركز للإقتراع مع 32.000 صندوق للإقتراع متمركزين عبر العراق . هذه المراكز مراقبة من 326.000 مراقبين محليين مع آخرين يمثلون جماعات سياسية لتأكيد الشفافية والمصداقية بالإضافة إلى 800 مراقب أجنبي ينتقى إلى مراكز "الأمين" . وقد أنشء خطوط هاتفية مباشرة بين مراكز الإقتراع ولجنة الإنتخاب العراقية المستقلة (IECI) للإخبار عن المشاكل التي قد تطرأ .
لقد توفرت أيضاً مراكز للإقتراع خارج العراق في 15 منطقة : الدنمارك، السويد، المملكة المتحدة (بريطانيا)، لبنان، أوستراليا، الإمارات العربية المتحدة، الأردن ، إيران، سوريا، كندا ، أوستريا، ألمانيا، هولندا، تركيا، والولايات المتحدة . لقد أخبر بأن 320.000 عراقي يقطنون في الخارج اقترعوا خلال ثلاثة أيام من ك1 13-15، في الولايات المتحدة 28.500 ناخب انتخبوا في الإنتخابات .

[1] Senior analyst of memri's middle east economic program

عملية التصويت :
إن عملية التصويت كانت موحدة في العراق والخارج، ما عدا أن الناخب في العراق كان يجب أن يكون اسمه أو اسمها مسجلاً في لوائح الإنتخاب أما في الخارج، دليل عن شهادة ميلاد عراقية للناخبين أو لأهلهم تكفي .

فرضاً أن تجربة هذا الكاتب الشخصية في أحد مراكز الإقتراع في الولايات المتحدة هي نموذج العملية التي اتبعت كانت بسيطة . بعد الذهاب إلى التفتيش الأمني نموذج، العملية التي اتبعت كانت بسيطة، بعد الذهاب إلى التفتيش الأمني (لا يسمح بإدخال هواتف خليوية أو أي آلات إلكترونية إلى مراكز الإقتراع). يكمل الناخب ليخضع إلى وثيقة مناسبة ويكون اسمه مسجلاً في كتاب التسجيل . بعد ذلك، يتلقى الناخب تصويت سري مع شرح لعملية التصويت . ثم يوجّه الناخب إلى كشك ليعلم رقم واحد على اللائحة . بعد إكمال ذلك، يفرق الناخب واحدة من أربع صفحات، يطويها إلى أربعة أقسام ثم يضعها في صندوق الإقتراع . الصفحات الثلاثة الأخرى تمزّق أو تهمل . بعدها يخرج الناخب ، تستقر العملية لبضع دقائق تتكون ورقة الإقتراع من أربع صفحات، تنقسم كل واحدة إلى ثلاثة أعمدة مع 18 اسم من المتبارزين أو مجموع 54 اسماً على الصحفة . كل اسم يعرف برقم . أوّل اسم على لائحة الإنتخاب كانت للحركة الكردستانية الإسلامية العراقية (رقم 501) وآخر الصفحات الأربع كان للتجمع الحضاري المستقل (رقم 837) . قد تشتد عملية الإقتراع إذا لم يقرر الناخبين قبل دخولهم إلى كشك الإقتراع .

لشرح عملية التصويت وطبعاً لتشجيع الإشتراك الكبير، عن لجنة الإنتخابات العراقية المستقلة طبعت 5 مليون ملصق ومليوني كتيبات، عدا عن الإعلانات الهائلة على الراديو والتلفاز .

الإنتخابات – الفوارق الأساسية .
كان هناك انتخابان برلمانيان في العراق العام 2005، الأول في ك2 – 30 ، والثاني في ك 1 15 . ولكن كان هناك فوارق مهمة بين الإثنين :

الإشتراك :
كان الإنتخاب الأول مقاطع من قبل السنة، بالرغم من أن الإنتخاب فرض نفسه، إلا أن المقاطعة عكست سلبياً بشكل ما على شرعية، هذا الإنتخاب ونتيجته .

في الإنتخاب الثاني، كان هناك إشتراك سني كاسح مع جوّ سائد في لعب دور مهم في العملية السياسية للمنطقة . في مقاطعة قنبر، مركز تواجد السنة، تدافعوا بقوة للإنتخاب، 88%، من الناخبين المؤهلين مارسوا حقهم في التصويت . على عكس مركز السنة السابق، دكتور عدنان الدليمي، مفتاح القائد في المجتمع السني أقر بأن مجموعته ستدخل في تحالف مع أي شخص ملتزم باستقامة العراق.

الأمن :
في الإنتخاب الأول ، صوّت الناس تحت شبح التهديد بأن الدم سيطفو الشوارع .
في الإنتخاب الثاني، القوات السنية أوقفت نيرانها، استتب الأمن من خلال منع أو حظر التجول وقيود وضعت على حركة أي آلة مشبوهة وإغلاق الحدود مع الدول، المجاورة ومجموعة من الشرطة الفعالة حول مراكز الإقتراع أنشىء من قبل قوات الأمن العراقية، مع مساهمة غير بارزة للجيش الأمريكي.

الإستراتيجية :
في انتخابات كانون الثاني، اعتبرت العراق دائرة انتخابية واحدة مع ممثلي الناخبين توزعوا بين مناطق مختلفة على طريقة التمثيل النسبي المحدد . أما في انتخابات كانون الأول . كان هناك نظام أكثر تعقيداً مع 275 مقاعد تنافسية انقسموا إلى مجموعتين .

المجموعة الأكبر من 230 مقعد توزعوا بين 18 محافظة مع تلقّي بغدد الحصة الأكبر من 59 مقعداً ومقاطعة الميوثانة في الجنوب مع الحصة الأصغر من 5 مقاعد .

الباقي 45 مقعد، معروفة بالمقاعد التعويضية ستتوزع حسب تركيب رياضي معقد . المقاعد التعويضية تساعد مجموعات صغيرة أو حتى مرشحين منفردين الذين قد لا يتلقون أصوات كافية تُرشّحهم لمقعد في محافظة واحدة لنتخبوا مع مساعدة ممثلي الناخبين لهم في محافظات أخرى أو في الخارج.
مدة البرلمان :
كان البرلمان في كانون الثاني انتقالي مؤتمن مع مسؤولية (وضع) دستور جديد، مع تقديماته لإنتخابات عامة . إنتخابات كانون الأول انتخب برلمان لأربع سنوات تعمل على سيادة العراق الكاملة.

نطاق التصويت :
في الإنتخابات الأولى، الناخبين صوتوا إقتراعين، واحد للبرلمان . وآخر إلى مجلس المحافظة حيث يعيشون . في المنطقة الكردية كان هناك إقتراع ثالث للبرلمان الكردي . في انتخابات كانون الأول كان هناك اقتراع واحد لإنتخاب برلمان .

مفتاح اهتمامات الناخبون العراقيون :
معظم المعلقون يوافقون على عدد من اهتمامات الأكثرية الساحقة من الناخبين العراقيين .
وهذا يتضمن :
إستتباب الأمن
بناء المؤسسات لدولة جديدة مع خدمات عملية من الكهرباء والمياه والحصة والنفط .
إنهاء الفساد
خلق فرص عمل
إخراج قوى الدول المتعددة .

وهذا الإهتمام الأخير ليس متشارك عليه بالتساوي من قبل كل المجموعات المتعددة، تغادر العراق قبل السيطرة على القوات بعض العناصر في المجتمع الشيعي، بالأخص القياديين قبل رؤساء الوزراء السابقين والحاليين إياد علاوي وإبراهيم الجعفري على التوالي . الذين يفضلون جدول أعمال متفاوض عليه الذي سيتضمن تقليص القوات معظم السنة والمتطرف الديني الغير متوقع مقتدى الصدر يطالبون بانسحاب فوري لكل القوات الأجنبية من العراق .

تلفزيون الجزيرة والإنتخابات :
لقد أمّن تلفزيون الجزيرة تغطية الإنتخابات ليوم كامل مع معلقين عراقيين غالباً يعرضون وجهات نظرهم المختلفة وتعليقات على عوامل عديدة من الإنتخابات وعاقبتها . ظهر المعلقون أمام لجنة خبراء من إثنين أو ثلاثة سياسيين أو باحثين متخصصين يمثلون المجال الواسع للقوى السياسية العراقية.

التالي هي بعض المواضيع التي نوقشت على الجزيرة :

الطائفية مقابل خسارة الهوية العراقية :
أحد الخبراء السياسية ناقشوا أن السياسة الطائفية في العراق تعود إلى عام 1990، عندما نشرت شركة راند دراسة داولت الطبيعة الطائفية العراقية السياسية والإجتماعية ،.. وأكمل ليتهم حكومة الولايات المتحدة بتأسيس تفسير الرائد للسياسة العراقية لتقسم هذه الحكومة العراق إلى ثلاثة دويلات. والنظرة المعارضة عبّرت بخبير آخر بأن دولة العراق الحديثة أنشأت في العام 1921 فشلت في خلق هوية عراقية حقيقية وبالنتيجة استمر الناس بربط أنفسهم مع طائفة أو معتقد بدلاً عن الدولة . لذلك لم تكن مفاجأة كبيرة بأن معظم المجموعات السياسية العراقية والمجموعات المتنافسة في الإنتخابات

الحالية هي طائفية أو دينية وكذلك هم الناخبين . هذا الخبير استشهد بعدد من الكتب المكتوبة عن الطائفية العراقية في أوائل العام 1940 وأن الموضوع بأكمله أصله تاريخ العراقي .

الإنتخابات في ظل الإحتلال :
في لجنة خبراء أخرى، أحد المتكلمين سأل عن شرعية الإنتخابات الحرة تحت الإحتلال . وأصرّ أن الإنتخابات تكون حرة فقط، بعد مغادرة قوى الإحتلال العراق . بالإضافة إلى الأخذ بعين الإعتبار نقص الإحصاء السكاني، إن توزع الـ 230 مقعداً على المحافظات مل يعكش حقائق الديموغرافية وكذلك اختلف ضد المحافظات مع أكثرية للمجموعة السنية . الناقد كان محمد الدوري الذي قدم في الجزيرة "ككاتب ومحلل" ولكن فشلت الجزيرة أن تذكر أنه كان آخر سفير عراقي للأمم المتحدة عين من قبل نظام صدام وأنه أعطي لجوء سياسي في سوريا وأنه أخيراً انتقل من سوريا إلى أحد دول الخليج . وقد ذُكر الدوري من قبل عبد الحسين شعبان، الخبير الآخر، بأن مع كل النقص والإنتخاب كان أكثر ديموقراطياً وتنافسياً وشفافياً من الإستفتاء العام لصدم حسين الذي لم يكن لديه أي من هذه الصفات وبدون ذكر أن نتائجه كانت نتيجة متنازل عنها، غالباً 99-99% من الإقتراع الإيجابي .

تعديلات الدستور:
إن عدد من الخبراء وبالأخص الذين يمثلون وجهة نظر السنة، ناقشوا بأن الدستور الذي نجح في استفتاءات تشرين الأول هو وصفة لتقسيم العراق .
بالنسبة إلى السنة ليأخذوا في العملية السياسية سيصرون على تلبية عدد من المطالب :
يجب أن يكون هناك جدول لإنسحاب قوى الدول المتعددة مع إعادة بناء جيش عراقي قوي .
إن التقديمات الدستورية يجب أن تُعدل لتسح خلق محافظات فيديرالية . يفضل السنيون دولة قوية موحدة (من الأرجح أنهم سيعملون تنازلات على المقاطعات الكردية الفيدرالية) .
إن الدخل من الغاز والنفط يجب أن يعامل كجزء من العائدات الوطنية ومراكز إنتاج النفط يجب أن تكون مؤهلة فقط لحصة من العائدات . بالنسبة إلى حجم عدد السكان .
إن السياسة البعثية يجب أن تقتصر على عناصر الحزب البعثي الذين ارتكبوا جرائم ضد العراقيين .
يجب أن يكون هناك جهود أكثر من قبل الحكومة لكبح تأثير دخول الإيرانيين في جنوب العراق .
الميلشيا العرقية يجب أن تفكك .

الصورة السياسية بعد الإنتخابات :
حتى بعد أن تصبح النتائج عامة،ـ إنه افتراض سليم أن أربع أو خمس أهم مجموعات سياسية في البرلمان الجديد سيتفاوض بصورة مكثفة حول مستقبل جدول عمل الحكومة وتوزيع الحقائب وبالأخص المتعلقين بسيادة الوزراء بين الرابحين . بعد لينشئوا الحكومة الحالية وهذا بعد استدعاء رئيس الولايات المتحدة لرؤساء المجموعة لينشئوا الحكومة الحالية وهذا بعد استدعاء رئيس الولايات المتحدة لرؤساء المجموعة لينهوا صفقتهم . إن السنة سيدخلون البرلمان الجديد مع نشاط سياسي متجدد ومع إصرار السعي إلى تنازلات سياسية دستورية بعيدة الحصول ، لكن هناك اتفاق مشترك بأنه ، إلا إذا انضم السنة إلى العملية السياسية استقامة المنطقة وطبعاً مستقبل الديموقراطية سيكون في خطر . ولا شك أن الولايات المتحدة ستستعمل مراكزها الجيدة لتؤمن التنازلات من قبل كل واحد لجلب السنة بكل قوة إلى الحكومة العراقية التالية كجزء من إستراتيجية إخراج قوى الدول المتعددة .

نتائج أولية تشير إلى أن التحالف الوطني العراقي قد يكون تلقى تقريباً 50% من الأصوات . التحالف الكردي والسني سيتنافسون للأماكن الثانية والثالثة . واللائحة العراقية الوطنية لرئيس الوزراء السابقة إياد علاوي سيحتل المركز الرابع .
هؤلاء المجموعات السياسية الأربعة سيشكلون أكثر من 90 % من المقاعد النيابية .
من المتوقع أن النتائج النهائية للإنتخابات ستعلن في نهاية كانون الأول أو بداية الشهر التالي .